شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

خدمة عراقية لنظام الأسد

ما كان على المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء أن ينطق بكلمة واحدة تعليقاً وتعقيباً على تصريحات السفير السوري السابق لدى العراق الذي اختار أن ينحاز إلى جانب شعبه ضد الهمجية السافرة لنظام أظهر حتى لمن بهم صمم وعمى انه نسخة مطابقة لنظام صدام حسين.

في تعليقه وتعقيبه على تصريحات السفير الذي قال حقيقة ثابتة يعرفها العراقيون جميعاً وكثيرون غيرهم، أكد المستشار الإعلامي من جديد أن حكومتنا لا تكترث بما يصيب شعبها، بل هي أكثر اهتماما بمصير نظام بشار الأسد.

السفير فواز الفارس أعلن في مقابلة مع صحيفة "صنداي تلغراف" البريطانية هذا الأحد انه ساعد نظام بشار الأسد، حينما كان محافظاً لمنطقة دير الزور المحاذية للعراق وقبل أن يعيّن سفيراً في بغداد، على إرسال ما وصفها بوحدات جهادية (مجموعات إرهابية) إلى العراق لتنفيذ هجمات مسلحة.

وللتذكير فقط فان تلك الهجمات اشتملت على تفجيرات بسيارات مفخخة وأحزمة ناسفة وعبوات متفجرة في المدارس والمستشفيات والجوامع والكنائس والأسواق والدوائر الحكومية وتجمعات العمال والجنود والشرطة ما تسبب في مقتل عشرات الآلاف وجرح مئات الآلاف وتدمير آلاف الممتلكات العامة والخاصة البالغة قيمتها عشرات مليارات الدولارات.

كل العراقيين، حكاما ومحكومين، يعرفون ما أفصح عنه السفير المنشق، بل يعرفون حقائق أكثر واكبر. ولو كانت لدينا حكومة تحترم نفسها ولديها غيرة على شعبها ووطننا لاستثمرت الاعتراف الثمين الذي قدمه المسؤول السوري السابق ولأخرجت من أدراج مكاتبها الشكوى التي كانت في يوم ما ستتقدم بها إلى مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية لملاحقة الجاني الكبير، بشار الأسد ونظامه، قبل أن تتراجع على نحو مفاجئ ولأسباب لم تعلن حتى اليوم.

بدلا من هذا وجدنا حكومتنا تهدد على لسان المستشار الإعلامي لرئيسها السفير السوري المنشق بملاحقته بتهمة تسهيل الأعمال الإرهابية.

لا يمكن لعاقل ان يصدق ما اعلنه المستشار الاعلامي، فمن باب اولى كان على الحكومة ان تلاحق بشار الأسد نفسه الذي وضعت هذه الحكومة نفسها في موضع الدفاع عنه وعن جرائمه الفظيعة في حق شعبه.

تصريح المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء يبدو كما لو انه عمل مدفوع الأجر لصالح نظام الأسد، لأن ملاحقة السفير المنشق هو هدف عزيز لهذا النظام الآبق.

وما دامت حكومتنا قد تخلت عن واجبها في متابعة حقوق مواطنيها الضحايا على النظام السوري واختارت الانحياز إلى جانبه حتى في ساعة احتضاره، فأنني شخصياً أدعو كل العراقيين الذين سقط لهم ضحايا وتكبدوا خسائر من أعمال الإرهاب لتشكيل جمعية تعمل على ملاحقة النظام السوري ومساءلة حكومتنا عن دورها إخفاقها في القيام بدورها على هذا الصعيد.

محللون ونوّاب قالوا إن الأسد لا النايف هو من يتحمل المسؤولية

دولة القانون يتعهد بالقبض على السفير السوري المنشقّ

□ بغداد/ مؤيد الطيب

قال ائتلاف دولة القانون إن "الحكومة العراقية تريد إلقاء القبض على السفير السوري المنشقّ عن نظامه بعد تصريحاته الأخيرة حول مشاركته في دعم العمليات الإرهابية في العراق وذلك للتأكد من صحة اعترافاته والوصول إلى مصداقية ما يدعي ومعرفة الجهة الداعمة له إذا ما كان الأمر حقيقياً".

فقد أكد النائب عن الائتلاف أحسان ياسين العوادي في تصريح لـ(المدى) أمس الثلاثاء إن "الحكومة العراقية وجهت منذ عام ٢٠٠٧ تهماً بدعم الإرهاب للحكومة السورية لكن بعدما نفت الأخيرة التهم التي وجهت لها أخذت الأمور منحى آخر في العلاقات العراقية السورية، لذلك لا نريد أن تؤثر قضية السفير المنشق على العلاقات بين الدولتين إلى حين التأكد من صحة ما جاء من اعترافات، ومعرفة ما إذا كان للحكومة السورية أي دخل في الموضوع".

من جانبه قال النائب عن التحالف الكردستاني محمد طه درويش إن هروب السفير السوري من العراق وانشقاقه عن حكومته "أمر يخص الجانب السوري فقط ولا علاقة للحكومة العراقية فيه" مبيناً "إن مشاكل العراق أكبر من أن تجعلنا ننشغل بقضية تخص دول الجوار تاركين خلافاتنا دون حل".

وأضاف طه في تصريح لـ(المدى) أمس الثلاثاء إن "اعترافات السفير السوري السابق في العراق نواف الفارس مؤكدة لدى الحكومة العراقية قبل ظهوره والإدلاء بها على وسائل الإعلام، والجميع يعرف ما هو نوع الدعم السوري لعمليات الإرهاب في العراق وما فعلته سوريا منذ سنة ٢٠٠٣ ولحد اليوم".

وأكد طه إن "الحكومة عاجزة عن حل خلافاتها الداخلية فكيف تستطيع حل خلافات ونزاعات خارجية حتى لو كانت طرفاً فيها، أو تحاول مجرد التدخل بها، وإن واحداً من أهم أسباب استمرار العمليات الإرهابية هو سهولة مرور الأسلحة والمتفجرات من دول الجوار، ومن المفروض أن تحرص الحكومة العراقية على حماية المنافذ الحدودية بدلاً من التركيز على المدن والاكتفاء بنشر السيطرات في الشوارع العامة".

وحول الموضوع ذاته قال المحلل السياسي د. خالد السراي إن "رأس النظام السوري يتحمل المسؤولية الكبرى في سفك الدماء العراقية حيث كان مشروع الأسد وإيران يتمثل في دحر الاحتلال الأمريكي على الأرض العراقية، وهو مشروع راح ضحيته الآلاف من العراقيين الأبرياء".

وأضاف السراي في تصريح لـ(المدى) أمس الثلاثاء إن "العلاقات الجيدة بين العراق وسوريا لا تمنع من محاسبة كل من شارك في قتل العراقيين، وإن مسألة اسم الشخص الذي يتحمل مسؤولية كل الجرائم التي حدثت لأي سبب كان سواء تحت ذريعة إخراج المحتل أو الجهاد وما شابه ذلك لا تلغيه أو تعرقله علاقة سياسية إذا ما وجدنا دلائل تدين ذلك الاسم".

هذا وقد جاء في خبر منفصل إن النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود، دعا أمس الثلاثاء، إلى مقاضاة السفير السوري المنشق للتأكد من تورّط نظامه بقتل العراقيين من عدمه، مؤكدا عدم تهاون العراق مع كل من تورط بالدم العراقي.

وقال الصيهود في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "اعتراف السفير السوري نواف الفارس بتسهيل دخول الإرهابيين للعراق يدعو لمقاضاته، للتأكد من تورط النظام السوري بقتل العراقيين من عدمه"، مرجحا "تورط الحكومة السورية بهذا الأمر كون السفير المنشق كان يعمل بإمرتها".

وأكد الصيهود أن "إدانة سوريا أو تبرئتها من هذه القضية ستبنى على اعترافات السفير"، مشددا على أن "العراق لن يتهاون في دماء العراقيين، وسيقاضي أي جهة متورطة بقتلهم مهما كانت خلفيتها"، بحسب تعبيره.

وكان السفير السوري السابق في بغداد والمنشق عن نظام بشار الأسد، قد اعترف في وقت سابق بمساعدته نظام بلاده على إرسال وحدات "جهادية" إلى العراق لمقاتلة القوات الأمريكية بعد ٢٠٠٣. وقال نواف الفارس لصحيفة "صندي تلغراف" إن "النظام السوري بدأ يشعر بالخطر بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، وشرع في التخطيط لعرقلة القوات الأمريكية داخل العراق وشكّل تحالفاً مع تنظيم القاعدة مما شجّع كل العرب وغيرهم من الأجانب للذهاب إلى العراق عبر سوريا بتسهيل من الحكومة العراقية".

من جانب آخر تسلّمت قوات الأمن العراقية جثامين٢١ عراقياً قتلوا في الأحداث التي تشهدها سوريا بينهما صحافيان، مؤكدة أن غالبية الضحايا هم من أهالي العاصمة بغداد.

وكانت السلطات العراقية قد تسلمت رسمياً، أول من أمس الاثنين جثماني صحافيين هما رئيس تحرير جريدة الرواء الأسبوعية علي جبوري عبد الكعبي الذي قتل في هجوم مسلح بمنطقة جرمانة شمال دمشق، وفلاح طه وهو يعمل بصفة صحافي حر أثناء تغطيته الاشتباكات بين الجيش السوري النظامي والجيش السوري الحر.

وفي اتصال للمدى مع الصحفي فاضل محسن المقرّب من الصحفيّ علي الكعبي قال إن الأخير قتل في شقته بجرمانة وان السلطات السورية ألقت القبض أول من أمس على اثنين من المشتبه بهما في قتله وان الدلائل تشير إلى أن الجناة ارتكبوا الجرم بدافع سرقة مال الضحية.

السفير السوري المنشق

احد التفجيرات في بغداد.. (أرشيف)

الحكومة تحاول معاقبة كردستان بسبب سياسة الطاقة المستقلة

□ ترجمة/ المدى

دخلت حكومة اقليم كردستان وحكومة بغداد المركزية في جدال جديد حول سياسات الطاقة لكل منهما. حيث قطعت الحكومة المركزية شحنات الوقود الى الكرد لمعاقبتهم بسبب إعلانهم عن رغبتهم في تصدير النفط بشكل مستقل إلى تركيا. بدورها بدأت حكومة الإقليم بتصدير النفط بالشاحنات الى تركيا مقابل الوقود فيما دعته حكومة بغداد بالتهريب غير القانوني. هذا التحول في الأحداث لا يوضح فقط الخلافات المستمرة بين الطرفين وإنما يبين أيضا ثقة حكومة المالكي بنفسها فيما يتعلق النفط والغاز.

بدأ الخلاف الجديد في ايار ٢٠١٢ عندما عبّر الكرد عن اهتمامهم بمد انابيبهم الخاصة. في مؤتمر نفطي عقد في كردستان قال آشتي هورامي وزير الموارد الطبيعية في الاقليم بان حكومته تريد مد انابيب للنفط و الغاز الى الجارة تركيا. اذا ما حصل ذلك فانه سيكون الخطوة الاولى للاستقلال الاقتصادي للاقليم الذي يعتمد على بغداد في تمويله. استاءت الحكومة المركزية من كلام هورامي لأنه يعني السيطرة الكاملة على صناعة و تصدير النفط في البلاد. ردا على ذلك، اصدرت وزارة النفط امرا بايقاف شحنات الوقود الى كردستان. بعدها التقى الرئيس جلال طالباني مع نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني المسؤول عن سياسة الطاقة في العراق و تحدث معه بشأن هذه الخطوة. في ٢٩ ايار نفى الشهرستاني ايقاف تسليم الوقود. في اليوم نفسه ذكرت وزارة الموارد الطبيعية في الاقليم بان بغداد قلصت الوقود من ٧٠ الف برميل يوميا الى ٣٣ الف برميل. مما دعا رئيس حكومة الإقليم نيجرفان بارزاني إلى التهديد بتصدير النفط من اجل الحصول على الوقود الذي يحتاجه الإقليم. هذا فتح صفحة الجدال الاخير بين بغداد وأربيل. كانت حكومة الإقليم تتبع سياسة الطاقة الخاصة بها منذ عام ٢٠٠٢، أي حتى قبل سقوط صدام، من خلال توقيع عقود نفطية مستقلة مع الشركات الأجنبية. كما إن الإقليم كان يشحن النفط ومشتقاته إلى ايران وتركيا منذ سنوات التسعينات عندما فرضت العقوبات الدولية على العراق بسبب اجتياحه للكويت. هذا الإجراء وفر للإقليم مصدرا خاصا للإيرادات، أما عدا ذلك فانه كان يعتمد على ١٧٪ من الميزانية الوطنية التي توفر ٩٥٪ من ميزانية الإقليم.

مع عودة شركات الطاقة الكبرى الى جنوب العراق، فقد وصل انتاج النفط الى أعلى معدلاته منذ ٢٠٠٣ و تصاعدت الصادرات ايضا. تشعر بغداد اليوم بان لها اليد الطولى على الكرد فيما يتعلق بالطاقة و لهذا السبب اوقفت شحنات الوقود الى الاقليم. تحاول الحكومة المركزية استعراض عضلاتها و معاقبة الاقليم بسبب حديثه المتواصل عن الاستقلال، و تشعر بانها لم تعد تحتاج مساهمة الكرد في صناعة البترول لذا فانها ترد بالمثل على تصريحاتهم الخاصة بمد انابيب الى تركيا.

تصاعدت هذه القضية منذ مايس ، وفي حزيران قال الكرد بانهم يزيدون انتاجهم من مصافيهم و يستوردون الوقود من ايران للتعويض عن الوقود الذي قطعته بغداد. في تموز ادعت وزارة الموارد الطبيعية بان شحنات الحكومة المركزية قد تقلصت و هو ما نفته وزارة النفط . في نفس الشهر اعلنت حكومة الاقليم بانها ستشحن النفط الى تركيا مقابل منتجات تامة التصفية . وادعى مسؤولون كرد بان خمسة الى عشرة شاحنات تتجه يوميا الى تركيا، وهو مقدار بسيط لا يمكن ان يؤثر على عجز الوقود الذي يمر به الاقليم حاليا، كما يرفض المسؤولون الكرد تسمية ذلك بالتهريب. سارع مكتب الشهرستاني باستنكار ذلك واعتباره غير قانوني وادعى بان وزارة النفط لوحدها لها الحق في تصدير البترول. بما إن الشاحنات تجول ذهابا وإيابا بين تركيا وإقليم كردستان منذ سنوات، فان كل ما تقوم به حكومة الإقليم يعطي غطاء رسميا لما يحصل. اليوم لدى الإقليم العذر في تبرير إجراءاته، حيث ان هذا هو كل ما يستطيع الإقليم القيام به مادام لا يمتلك القدرة على التصفية لتعويض نقص تدفق الوقود من بغداد.

مثل هذه الأنواع من الجدل مستمرة منذ سنوات. الفرق حاليا هو ان الحكومة المركزية ترد على تصريحات الكرد، بخصوص تطوير مواردهم كما يشاؤون، ليس فقط بالكلام مما قد يقود فعلا إلى الاستقلال يوما ما. ان السبب في حصول ذلك هو ان حكومة بغداد تشعر بان زيادة إنتاجها من النفط و صادراتها وأرباحها، كل ذلك يعني انها لم تعد بحاجة الى مساهمة اقليم كردستان .

ان تصريحات الاقليم بتنامي الطاقة لديه هو مجرد كلام لأنه بدون صفقة مع بغداد لاسبيل لديه لشحن منتجاته الى بلدان اخرى الا عن طريق التهريب حيث ان الحكومة المركزية تسيطر على كل الانابيب والبنية التحتية .

مع أن الحل الوسط بشأن سياسة الطاقة مطلوب في هذا الجدال، فان النتيجة المحتملة هي المزيد من التصعيد على المدى القريب.

■ عن: أفكار عن العراق

اغتيال ضابط رفيع في استخبارات الداخلية ببغداد

بابل: اعتقال ٦٠ مطلوباً في منطقة البحيرات

□ بغداد - المحافظات/ المدى

اعتقلت القوات الأمنية يوم أمس عدداً من المطلوبين في عمليات أمنية وعسكرية في أنحاء متفرقة من البلاد كانت الحصيلة الأكبر في بابل حيث تم إلقاء القبض على ٦٠ متهما بقضايا مختلفة، فيما اغتيل ضابط رفيع المستوى في استخبارات الداخلية بأسلحة كاتمة جنوب بغداد.

وأعلن قائد شرطة محافظة بابل اللواء صباح الفتلاوي، أمس الثلاثاء، عن اعتقال ٦٠ مطلوبا بتهم "إرهابية" وجنائية، والعثور على ثمانية مصانع لصناعة المتفجرات شمال غرب المحافظة.

وقال الفتلاوي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوة أمنية نفذت، صباح أمس، عملية أمنية في منطقة البحيرات، أسفرت عن اعتقال ٢٠ شخصا مطلوبا بتهمة الإرهاب و٤٠ بتهم جنائية مختلفة"، مبينا أن "العملية أسفرت أيضا عن العثور على ثمانية مصانع لصناعة المتفجرات، ومواد أولية للتفخيخ، وعدد من العبوات الناسفة".

وأضاف الفتلاوي أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة اقتادت المعتقلين إلى مركز امني للتحقيق معهم، والمتفجرات إلى مكان امن تمهيدا لإبطالها".

وكان مجلس محافظة بابل قد أعلن في الثالث من حزيران الماضي عن قيام الفرقة الثامنة في الجيش العراقي بتجفيف أكثر من ٢٠٠ بحيرة اسماك ٩٠٪ منها من البحيرات المتجاورة بعد أن تم تشكيل لجنة من قيادة عمليات الفرات الأوسط والفرقة الثامنة ودوائر الري لتجفيف المنطقة المحصورة بين منشأة حطين ناحية الإسكندرية ونهر الفرات (باتجاه الفلوجة، مبينا أن البحيرات المجففة تعد حاضنة للإرهاب.

يذكر أن محافظة بابل، تتمتع باستقرار نسبي، إلا أن مناطق شمال بابل لا تزال تشهد حركة للمسلحين، الذين يقومون بين فترة وأخرى بأعمال عنف تستهدف المدنيين والقوات الأمنية على حد سواء.

فيما أكد مصدر في شرطة كركوك يوم أمس بأن قوة أمنية مشتركة اعتقلت قائد الجناح العسكري لتنظيم جيش المجاهدين وثلاثة مطلوبين بتهمة الإرهاب، كما عثرت على منشورات لحزب العودة التابع لحزب البعث المنحل، خلال عملية أمنية نفذتها جنوب غرب كركوك.

وقال المصدر،إن "قوة من شرطة الأقضية والنواحي والفرقة الـ١٢ من الجيش العراقي نفذت، ظهر أمس، عملية دهم وتفتيش في قرى ناحية الرشاد، مما أسفر عن اعتقال قائد الجناح العسكري لتنظيم جيش المجاهدين وثلاثة مطلوبين وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب"، مبينا أن "القوة صادرت خلال العملية منشورات تعود لحزب العودة التابع لحزب البعث المنحل".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى مركز أمني للتحقيق معهم".

وشهدت كركوك، امس، اعتقال ٣٢ شخصا يشتبه بانتمائهم للجماعات المسلحة في منطقة واحد حزيران، جنوب كركوك.

يذكر أن محافظة كركوك تشهد أعمال عنف شبه مستمرة تستهدف عناصر الأجهزة الأمنية والمدنيين، بالإضافة إلى تسجيل الكثير من حوادث القتل التي تندرج غالبيتها في إطار النزاعات العشائرية أو الخلافات الشخصية.

الى ذلك أعلنت مديرية شرطة محافظة الديوانية، أمس الثلاثاء، أن قواتها اعتقلت ثلاثة أشخاص متورطين بانفجار سيارة مفخخة استهدفت سوقا شعبية مطلع شهر تموز الحالي، وسط المحافظة.

وقال قائد شرطة المحافظة العميد عبد الجليل الأسدي إن "قوة من شرطة المحافظة نفذت، صباح أمس عملية دهم وتفتيش في مناطق متفرقة من مركز المحافظة، مما أسفر عن اعتقال ثلاثة أشخاص متورطين بتفجير سيارة مفخخة وسط سوق شعبية مطلع شهر تموز الحالي، وسط الديوانية"، مبينا أن "المعتقلين مطلوبين وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".

وأضاف الأسدي أن "عملية الاعتقال استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى مركز امني للتحقيق معهم".

وشهدت محافظة الديوانية، في الثالث من تموز الحالي، انفجار سيارة مفخخة نوع (كيا) وسط سوق شعبي في محافظة الديوانية، مما أسفر عن مقتل وإصابة أكثر من ١٠٠ شخص بينهم نساء وأطفال.

وفي شأن امني متصل أعلنت مصادر أمنية وأخرى طبية عراقية يوم أمس مقتل ضابط برتبة عقيد في استخبارات وزارة الداخلية بأسلحة كاتمة للصوت في حي السيدية جنوب غرب بغداد.

واوضح مصدر في وزارة الداخلية إن "مسلحين مجهولين أطلقوا النار على العقيد عدنان قحطان، قرب تقاطع الدرويش في حي السيدية أثناء توجهه الى عمله صباح امس".ويعمل قحطان في قضاء المحمودية جنوب بغداد.

وأكد مصدر طبي تسلم جثة العقيد في الطب العدلي وعليه آثار إطلاقات نارية في الرأس والصدر".

وقال مصدر طبي آخر إن "قحطان وصل مصابا إلى المستشفى لكنه فارق الحياة بعد إصابته بنزيف شديد".

بينما قال مصدر في شرطة محافظة صلاح الدين، أمس الثلاثاء، إن احد عناصر الشرطة أصيب بهجوم مسلح نفذه مجهولون شرق تكريت.

وقال المصدر إن "مسلحين مجهولين يستقلون سيارة حديثة أطلقوا، قبل ظهر أمس، النار من أسلحة رشاشة باتجاه سيارة مدنية يستقلها احد عناصر الشرطة برفقة والده لدى مرورها على الطريق العام في قرية الجلام، جنوب قضاء الدور مما أسفر عن إصابته بجروح متفاوتة"، مبينا أن "والده لم يصب بأي أذى".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية فرضت طوقا أمنيا على منطقة الحادث ونقلت الجريح إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما فتحت تحقيقا لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه".

وشهدت محافظة صلاح الدين، أمس، إصابة خمسة مدنيين بانفجار سيارة مفخخة كانت مركونة على جانب طريق بالقرب من محطة للقطار غرب قضاء بلد، فيما خطف مسلحون مجهولون ضابط في الشرطة برتبة ملازم أول وقتلوا زوجته باقتحام منزله، في منطقة سليمان بيك، جنوب قضاء طوز خورماتو، ٩٠ كم شرق تكريت.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون